

إبستمولوجية العلوم الإسلامية وتطبيقاتها على نموذج علم الكلام المعاصر

د. مولي المصطفى الهند

أستاذ بجامعة الحسن الثاني - المحمدية

عضو المجلس الأكاديمي للرابطة المحمدية للعلماء

مقدمة

نقد العلوم الإسلامية وإعادة قراءة التراث المعرفي الذي أنتجه علماء الأمة مهمة أساسية أسهمت بشكل كبير في بلورة التصور وتجديد النظر في كثير من القضايا العلمية. ويمكن الجزم بأن نظرية العلوم الإسلامية أو فلسفة العلوم الإسلامية أو إبستمولوجية العلوم الإسلامية هي التي جعلتها علوما تشق عنان السماء، وذلك حينما صاحبها منذ نشأتها بمنهج منظم يدرس قضايا العلم ومسائله والنتائج المحصلة عليها دراسة نقدية تقويمية جعلتها تثري المكتبة الإسلامية إثراء لم تعرف له البشرية قبل ذلك التاريخ نظيرا.

وبرجوعنا إلى الإنتاج المعرفي للفكر الإسلامي في صدر الإسلام، نجد أن علماء المسلمين صنفوا في إبستمولوجية العلوم تصانيف كثيرة، منها كتاب التمهيد للإمام الباقلاني الذي قدم له بيباب "العلم وأقسامه وطرقه"، والقاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه: "النظر والمعارف"، والإمام الغزالي الذي ألف عدة كتب في الموضوع منها كتابه "إحياء علوم الدين" و"المنقذ من الضلال"، والإمام ابن حزم الذي عرف بنقده في كتبه المشهورة "المحلى" و"إحكام الأحكام" وغيرها، والإمام الفخر الرازي في كتابه "المحصل"، والإمام الإيجي في كتابه "المواقف" .. بل يمكن الحديث عن ظهور مدارس إبستمولوجية، كمدرسة ابن خلدون، ومدرسة ابن تيمية، ومدرسة ابن رشد، ومدرسة الشاطبي وغيرها.

ولقد استقر هذا الوعي المنهجي في ذاكرة الأمة الإسلامية فترة بعد فترة حتى عصرنا هذا، بل أضحت من الشروط الأساسية التي ينادي بها الفكر الإسلامي اليوم لإخراج الأمة مما هي فيه من أزمة معرفية مستعصية، فأصبحت الدعوة إلى إعادة قراءة العلوم الإسلامية ومراجعة التراث الإسلامي تتسع دائرتها بين صفوف المفكرين المعاصرين، فأعقبتها استجابة واسعة في المؤتمرات العلمية واللقاءات الدراسية والتأليف الحديثة التي بدأت تعيد إحياء العملية المعرفية المنهجية التقويمية، التي تعتبر انطلاقة تصحيحية للبحث عن مشروع حضاري قادر على إسعاف الأمة الإسلامية وتحريرها من قيودها لتعود إلى مراض عزها وتالد مجدها. ولعل هذا ما دفع الأستاذ طه جابر العلواني إلى القول: "إنني أحسب أن إخراج الأمة الوسط، المخرجة للناس من هذه الأزمة يقتضي مراجعة شاملة ذات منطلقات منهجية معرفية لتراثنا كله قد تتطلب تجنيد مئات الباحثين، وعقد العديد من اللقاءات والندوات العلمية المتخصصة لدراسة وتحليل تراثنا كله لرصد سائر تلك الأفكار السامة والمریضة، وتمييزها عن السليم الصحيح من تراثنا؛ لئلا تستمر تلك الأفكار السامة في الفتك بالسليم الصحيح من تراثنا وتستمر حالة التردّي، فذلك هو الذي سيعين الأمة إن شاء الله -ولو بعد حين- على تجاوز الحالة الراهنة والخروج من أزمتها الفكرية الموروثة والمعاصرة، وإعادة تشكيل العقل المسلم بحيث يعود عقلاً متألّفاً كما كان يصدر عن كتاب الله وإليه يعود، وإلى رسول الله ﷺ يرد الأمر في بيانه وفهمه وإليه وإلى منهجه التأسّي يرجعه⁽¹⁾".

ليس الغرض من هذه المقالة بيان هذه الحقيقة العلمية التي تعتبر من المعلوم بالضروري من تاريخ العلوم الإسلامية، لكن أردنا التأكيد على أن المتتبع لنشأة المعارف الإسلامية وتطورها عبر العصور يلاحظ أنه لا يكاد يخلو زمان أو مكان من تاريخ الفكر الإسلامي من ممارسة منهجية تبحث في المعرفة بشتى أنواعها وتوجه النقد للعلم وللعلماء على حد سواء. وسنحاول عرض تطبيق منهج النقد المعرفي في حقل من حقول العلوم الإسلامية في الفكر الإسلامي الحديث، ألا وهو علم الكلام، وتبرير هذا الاختيار بأسباب ثلاثة:

- أولها: لأن علم الكلام من العلوم التي تأتي على رأس قائمة التصنيفات في العلوم الإسلامية.
- ثانيها: لأن علم الكلام هو العلم الذي اهتم بالمسائل العقدية التي تبني عليها معظم القضايا العلمية الأخرى.

(1) نحو التجديد والاجتهاد. مراجعات في المنظومة المعرفية الإسلامية. ط 1. (1429هـ / 2008م). ص 61.

- ثالثها: لأن علم الكلام من العلوم المقاصدية، شأنه شأن علم التفسير وعلم الفقه وعلم الحديث وعلم أصول الفقه.

أولاً: تحقيق الحق من علم الكلام

تناول الباحثون والمفكرون المعاصرون موضوع علم الكلام الحديث بالدراسة والتحليل، وأول ما يلاحظ هو اختلافهم في الاصطلاح الخاص بهذا العلم، فمنهم من احتفظ بالاسم الأصلي الذي هو "علم الكلام"، ومنهم من سماه "الفكر العقدي الحديث"⁽¹⁾، ومنهم من أطلق عليه "علم العقيدة المعاصر"⁽²⁾، ومنهم من أسس مدرسة سماها "الاعتزال الجديد"⁽³⁾، ومنهم من أطلق عليه "علم المناظرة العقدي"، واشترط في المتكلم شروطاً ثلاثة: الاعتقاد والمناظرة والمحاورة⁽⁴⁾..

ويلاحظ أن الفكر الإسلامي الحديث يعيد نفس الخلاف الذي كان عليه حال الفكر الإسلامي القديم فيما يخص تسمية (علم الكلام)؛ إذ كان يطلق عليه آنذاك "علم أصول الدين" وأيضاً "علم التوحيد" و"علم التوحيد والصفات" و"علم النظر والاستدلال".. ولكل تسمية معنى خاص بها حسب المهمة الموكلة للعلم القائم بها، وإن كانت في مجملها تنتمي لحقل معرفي واحد. ولن نناقش هذه المسألة، لكن الذي يهمنا هو أنه ما إن يذكر "علم الكلام" أو أي مرادف له في وقتنا حتى تتعالى الأصوات لرفضه وإقصائه والتخلي عنه، ولا بأس أن يتم الاستشهاد بنصوص تخدم ظاهرياً هذا الادعاء وتزكيه، مثل قول إمام الحرمين أبو المعالي الجويني: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بعلم الكلام"⁽⁵⁾، وكذا قول الإمام الرازي الذي يعد سلطان المتكلمين في زمانه: "لقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فلم أجدها تروي غليلاً، ولا تشفي عليلًا، ورأيت الطرق طريقة القرآن"⁽⁶⁾.

(1) انظر د. عبد المجيد النجار «مباحث في منهجية الفكر الإسلامي». ص 152.

(2) انظر د. محمد عبد الستار نصار «منهج البحث في علم العقيدة في ضوء التطور العلمي المعاصر». مجلة المنعطف. ع 2. من ص 39 إلى ص 61. قدم هذا البحث إلى ندوة «قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي» التي انعقدت بالجزائر في الفترة ما بين 9 و 12 شتنبر من سنة 1989م.

(3) زعيم هذه المدرسة من الهند. واسمه أمير علي. صاحب كتاب «روح الإسلام». ولزيد من التوضيح في هذا الباب انظر ما كتبه المستشرق جولدتسهر في كتابه «مذاهب التفسير الإسلامي». ترجمة عبد الحليم النجار. ص 336.

(4) د. طه عبد الرحمن. «في أصول الحوار وتجديد علم الكلام». ص 70-71.

(5) انظر كتاب الإمام السيوطي «صون المنطق والكلام». ص 183.

(6) انظر: الحافظ شمس الدين الداودي. «طبقات المفسرين». 2/217. ويلاحظ أن كلا من الإمامين الجويني والرازي أسفطا صفة العلم عن «علم الكلام». ولعل في هذا إشارة إلى التمييز بين «علم الكلام» على اعتبار أنه علم قائم بذاته. وبين

هذه النصوص وغيرها مما قيل قديما، ويردد صداها بشكل آخر أكثر حدة حديثا، أدت بالعديد من المشتغلين المعاصرين في حقل العلوم الإسلامية إلى الفرار من علم الكلام فرارهم من المجذوم، خوفا من العدوى العقيدية واللوثة الفكرية التي قد تصبهم من جراء تعاملهم مع هذا العلم... ولا يخفى على أهل العلم الأسباب العديدة التي كانت وراء إشاعة هذا النوع من الفكر، خاصة الجدل والسجال الذي خاضه علماء الكلام قديما حول مجموعة من المسائل الكلامية القديمة، من قبيل "العمل الإنساني" و"مرتكب الكبيرة"، ومسألة "الألوهية"، و"الذات والصفات"، و"قضية النبوة"... فهذه القضايا وغيرها من تاريخ الجدل بين الفرق الكلامية - المحسوبة على علم الكلام والمنسوبة إليه - صوغت تبريرات كافية لادعاء صدق ما سبقت الإشارة إليه إلى حد ما.

ولا يحتاج الباحث في تاريخ الفكر الإسلامي إلى كثير عناء لتوضيح هذا الإشكال المعرفي؛ إذ إن علم الكلام - شأنه شأن العديد من العلوم الأخرى - نتج عن تطوره علمان: علم الكلام الأصيل وعلم الكلام الدخيل. فالأول احتفظ بالمنهج العلمي الذي سنه لنفسه في بدايات تأسيسه، وهو الدفاع عن العقيدة الإسلامية وحفظ ماهيتها من تأثيرات البدعة والضلالة والخرافة والأسطورة. والثاني نسخة مشوهة من علم الكلام الأول، أسهم في التشويش العقدي والفكري من خلال تأويلات فاسدة وجدالات عقيمة لكثير من القضايا الكلامية.

بل إننا نجد الأستاذ طه عبد الرحمن يتحدث عن "الامتياز المنهجي والمنطقي للمتكلمين" الذي صاغه في ملاحظتين:

أ. لا يمكن لأحد أن ينكر دور المتكلمين في مواجهة التيارات الاعتقادية غير الإسلامية - المنزلة وغير المنزلة - والاتجاهات الفكرية القائمة على العقلانية المادية والنظر غير التوحيدي المعاصرة لهم.

ب. إن المستوى الرفيع الذي حصله "المتكلمون" في ضبط المناهج العقلية والأخذ بالقويم من الأدلة المنطقية، يفوق المستوى الذي بلغه من يقوم من "علماء المسلمين" اليوم بالتصدي للمذاهب الفكرية غير الإسلامية، كما يفوق مستوى من يتولى من "مفكري العرب" المعاصرين مهمة تجديد

«الكلام» المنسوب لهذا العلم. وما يعضد هذا التفسير ما أشار إليه الإمام الغزالي في وصفه الدقيق «للمتكلمين» بدون علم وذلك حين قال: (من أشد الناس غلوا وإسرافا طائفة من المتكلمين كفروا عوام المسلمين. وزعموا أن لا يعرف «الكلام» معرفتنا. ولم يعرف العقائد الشرعية التي حاربناها فهو كافر». فهؤلاء ضيقوا رحمة الله على عباده أولا. وجعلوا الجنة وفقا على شريعة يسيرة من المتكلمين. ثم جهلوا ما تواتر من السنة ثانيا. انظر: جلال الدين السيوطي. «صون المنطق والكلام»، ص 184.

التنظير لمناهج البحث في الإنتاج الإسلامي.

واستدل الأستاذ طه عبد الرحمن على قوله هذا بدليين:

أ. إن " المتكلمين " استوعبوا استيعاباً منهجياً كاملاً مختلف أسباب عصرهم العلمية والتاريخية من وسائل نظرية وأوضاع ظرفية، بينما لا نجد مثل هذا الاستيعاب المنسق لوسائل العصر العلمية والمعطيات التاريخية في ما أنجز من الدراسات المعاصرة التي تحاول تطوير الفكر الإسلامي، بل " تثويره " أو على النقيض تجاوزه وابتغاء غيره.

ب. إن " المتكلمين " انتهجوا في أبحاثهم طرقاً استدلالية تمتاز بالتجريد والدقة، واتبعوا في تحليلاتهم أساليب تمتاز بالطرافة والعمق، بينما لا تستقيم للكتابات المعاصرة عن التراث مثل هذه القدرة على ممارسة مناهج التفكير المنطقي.

وخلص بهذين الدليين إلى التأكيد على أن الامتياز المنهجي والمنطقي " لعلم الكلام " يجعل الطعن فيه جملة وتفصيلاً من لدن خصومه، من القدامى والمحدثين - منطوياً على غلو وحيف كبير، علاوة على ما يقع فيه من أخطاء منهجية...⁽¹⁾.

وللأستاذ بلقاسم الغالي دراسة قيمة حول موقف أئمة المسلمين من علم الكلام، أورد فيها رأي من ناصره ورأي من ذمه، وبعد عرض الرأيين خلص إلى القول: " وإذا تدبرنا الاتجاهين: الأول الذي يمدح علم الكلام؛ ويجعله علماً شرعياً للدور الذي اضطلع به من ترسيخ العقيدة، والدفاع عنها، ونقض حجج أعدائها بالأدلة القاطعة والبراهين الدامغة. والثاني الذي يذم هذا العلم، ويعرض عن الخوض في مسأله، فإنه لا تناقض بين الاتجاهين؛ لأن الأول يمدح ما صلح من علم الكلام، والثاني يذم جانب الكلام الذي خاض في البدع والأهواء ومال مع الانحراف وأغرق في القضايا الشائكة التي تستعصي على أفهام العامة وعقولها التي تحتاج إلى ضرب من الهدى القرآني والنبوي، فذلك أجدى لها وأكثر إفادة من الإغراق في مسائل فلسفية جدلية معقدة⁽²⁾. "

ويتضح من خلال الأسباب والدوافع التي أدت إلى ظهور " علم الكلام " - باعتباره علماً قائماً بذاته بين العلوم الإسلامية الأخرى -، أن المراد منه هو الدفاع عن العقيدة الإسلامية، ومواجهة

(1) انظر كتابه: «في أصول الحوار وجديد علم الكلام»، ص 71-72.

(2) «علم الكلام القرآني». مجلة المسلم المعاصر ع 62، ص 71.

التحديات الفكرية التي ترمي إلى تشويهها أو تحريفها أو النيل منها بطريقة جلية أو خفية، كما هو وارد في كلام الإمام الغزالي الذي قال في "علم الكلام": "هو علم مقصوده حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها من تشويش أهل البدعة، فقد ألقى الله تعالى إلى عباده على لسان رسوله -عليه الصلاة والسلام- عقيدة هي الحق على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، كما نطق بمعرفته القرآن والأخبار، ثم ألقى الشياطين في وساوس المبتدعة أموراً مخالفة للسنة، فنهجوا بها وكادوا يشوشون عقيدة الحق على أهلها، فأنشأ الله تعالى طائفة المتكلمين، وحرك دواعيهم لنصرة السنة بكلام مرتب يكشف عن تلبيسات أهل البدعة المحدثه على خلاف السنة الماثورة، فمنه نشأ علم الكلام⁽¹⁾". أو كما عبر عن ذلك أبو نصر الفارابي بقوله: "صناعة الكلام ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة، وتزييف ما خالفها بالأقاويل⁽²⁾".

وما "الآراء" التي عبر عنها الفارابي إلا تلكم الأمور الخاصة بالعقيدة، و"الأفعال" هي مسائل الشريعة العملية، فيكون بهذا علم الكلام قد جمع في مهمته الدفاعية بين النظري والعملي، كما هو الحال في أوائل المواقف الكلامية التي كانت للصحابة الكرام أمثال الإمام علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، والحسن البصري وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين⁽³⁾، حين لاحظوا قصور بعض العقول عن تقدير بعض المسائل الإيمانية والعقائدية، أو ظهور من يريد النيل من الإسلام وشريعته، فكان منهجهم بعيداً كل البعد عن أي تنظير عقدي فاسد، أو فكر فلسفي جاف، أو جدال عقيم، أو خلاقات معقدة، انتهت بالفكر الإسلامي إلى متاهات فكرية استنفذت قوى العقل المسلم، وشوهت الرؤية الإسلامية، وتركت أثراً سلبية في تكوين النفس الإسلامية فيما يتصل بقضايا الغيب والشهادة، وما يتعلق بهما من قضايا الوحي والعقل والإيمان والتوكل والسببية (...). وبذلك أصبح العقل المسلم والفكر المسلم حبيس منهج وعلم جزئي وصفي غير قادر في كثير من الحالات على النماء وملاحقة الواقع والمتغيرات في أوضاع النفوس والكائنات والبيئات المختلفة وتفاعلهما وحاجاتها وإمكانياتها ومتطلباتها في الزمان والمكان⁽⁴⁾.

(1) «المنقذ»، ص 76.

(2) «إحصاء العلوم»، ص 131.

(3) للأستاذة فوقية حسين دراسة قيمة في هذا الباب تحت عنوان: «منهج المسلمين في علم الكلام»، وهي منشورة في كتاب «قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية»، ص 335. (منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي).

(4) عبد الحميد أبو سليمان، «أزمة العقل المسلم»، ص 84-85. وانظر كذلك: محسن عبد الحميد، «جديد الفكر الإسلامي»، ص 114.

وتبقى الحاجة ماسة في وقتنا الحالي إلى "علم الكلام" المدافع عن العقيدة، ولا يمكن التخلي عنه أو العمل على إقصائه بناء على التهم الموجهة إليه عبر التاريخ؛ فهي تهم عارية من الصحة والأدلة، فالأحرى توجيهها لبعض الفرق الكلامية من قبيل ما أشار إليه الإمام الغزالي، وليس إلى "علم الكلام".

وليس من الضروري التذكير بأن العقيدة الإسلامية لم تعرف هجوما شرسا مثل ما عرفته في عصرنا هذا؛ إذ توالى عليها الحملات التخريبية من كل حذب وصوب، والتي ركزت بكل أنواعها واختلاف ألوانها على محاولة إنكار الوجود الغيبي؛ سواء كانت هذه التيارات وجودية، أو شيوعية، أو وضعية، أو علمانية، أو تطورية، أو عولمية.. مستغلة حالة الركود التام للأمة الإسلامية؛ مما جعل بعض الباحثين يؤكد على أن حملات الإنكار للدين هذه، لئن كانت متجهة إلى التدين عموما ولكل ما هو ورائي، إلا أنها مركزة بوجه الخصوص ضد الدين الإسلامي، ذلك لأن الدين اليهودي بطبيعته الانطوائية، والدين المسيحي بفصله بين الدين والدولة لم يعودا يشكلان الأهمية التي يشكلها الإسلام الذي يجعل الجانب العملي -متمثلا في كل السلوك الفردي والاجتماعي- وجها للجانب العقائدي لا يقبل الانفصام عنه، فهو يمثل خصما ذا بال للتيارات التي تبشر بمفاهيم فكرية صورية، والتي تبشر بمفاهيم اجتماعية وسياسية معا⁽¹⁾.

وقد فطن العلماء المسلمون المعاصرون لخطورة الوضع الذي عليه الأمة، فهبوا للدفاع عن عقيدتهم، ونهبوا إلى المخاطر التي تحدق بعنصر "الإيمان"، فألّفوا في ذلك التآليف العديدة، ودونوا الكتب الكثيرة. ومن أطرف ما جاء في بعضها ما أشار إليه الأستاذ علال الفاسي حين عقد مبحثا سماه "بالإسرائيليات الجديدة" على غرار الإسرائيليات القديمة، فوضح أثر التصور الغربي-الذي نشأ في إطار المسيحية واليهودية- على الإنسان المسلم، وما فعله المستعمر في توجيه لمناهجه ولغته ودراسته في اتجاه الفكر الغربي، فاختلفت عليهم كثير من القضايا. بل إن بعض المسلمين يختلفون في أمرها اختلاف الغربيين؛ لأنهم لا يفرقون بين نظرة الإسلام لها ولغيرها وبين نظرة الغربيين. وإنك لتجد هذه الاتجاهات الفكرية متسربة فيما يكتبه المحدثون من العلماء والباحثين، ومن رجال السياسة والأدب. وقد أضرت باستقلال الفكر عند المسلمين إضرارا فادحا. ولهذا دعا الأستاذ علال الفاسي إلى أن يكون في مقدمة ما سماه "الإصلاح الإسلامي" نشر

(1) عبد المجيد عمر النجار «مباحث في منهجية الفكر الإسلامي»، ص 122.

الثقافة الإسلامية الصحيحة والتعريف بنقط الالتقاء والافتراق بينها وبين مختلف الثقافات الإنسانية، حتى لا يذهل المسلمون عن حقيقة أمرهم، فيقعوا في أعظم استعمار عرفوه في تاريخهم وهو الاستعمار الفكري..⁽¹⁾

كما حذر العلماء المعاصرون المشتغلون بالبحث في قضايا العقيدة الإسلامية كذلك من خطورة الغزو الفكري على عقيدة التوحيد، ومن آثاره الوخيمة على الإنسان المسلم. بل إننا نجد منهم من جعل من علم التوحيد "قضية مصيرية"، لا يجوز تأجيلها أو تأخيرها، أو التفسير من شأنها حتى نقدم للناس تصورا إسلاميا، أو نظاما إسلاميا. إنما نقدم التصور الفكري، ونقدم التفهم العلمي للإسلام من خلال فهمنا الصحيح للتوحيد، والمصاحبة الكاملة له، لموافقة ذلك لفعل رسول الله ﷺ مع الجيل الأول من المسلمين..⁽²⁾

وبناءً على ما أسلفنا ذكره، فإن الحاجة ماسة إلى علم كلام معاصر يعيد للعقيدة الإسلامية نصاعتها ووضوحها، ويزيح عنها معلقات التيارات الكلامية والنزعات الفلسفية والمذاهب الوضعية والنظريات التي حاولت النيل منها. فإن العقيدة التي وقع عنها الدفاع بالأمس هي نفسها تماما التي تتطلب دفاعا اليوم وغدا، والكثير من الشبه الواردة بالأمس هي عينها التي ترد اليوم وإن غيرت من أثوابها، ولهذا فإن المجال واسع للاستفادة في بناء علم كلام اليوم من علم كلام الأمس..⁽³⁾

ثانيا: منهج علم الكلام المعاصر وموضوعه

المجال المعرفي لعلم الكلام المعاصر ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: خاص بالعقيدة، وهو يحتل النصيب الأوفر من علم الكلام قديما وحديثا.

القسم الثاني: خاص بالمحاورة، وهو جزء مكمل لوظيفة علم الكلام المعاصر، أو إن شئنا قلنا إنه يجمع بين المناظرة والمحاورة جمعا تكامليا.

(1) «مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها». ص 103.

(2) انظر مقدمة محمد أمين اسماعيلي. في كتاب: «التوحيد في مدارج السالكين». ص 4-3. وقد أحسن صنعا حين اعتبر قضية التوحيد «قضية مصيرية». وفي هذا إشارة تنبيهية لبعض الباحثين كي يعيدوا النظر فيما يعتبر «قضايا مصيرية» ملأت الساحة الفكرية العربية والإسلامية. وكلفت أصحابها جهدا كبيرا ووقتنا طويلا! والأفضل إعادة ترتيب الأولويات في الفكر الإسلامي المعاصر وإعطاء قضية العقيدة ما تستحقه من عناية واهتمام؛ لأنها هي الوحيدة الفادرة على حفظ هوية الإنسان المسلم وكرامته وعزته.

(3) عبد المجيد النجار. «مباحث في منهجية الفكر الإسلامي». ص 123.

1. مجال العقيدة

إن الدارس للكتابات المعاصرة التي تناولت قضايا العقيدة الإسلامية يلاحظ اختلاف المناهج المتبعة في هذا الشأن من مفكر لآخر؛ ويمكن اختصارها وجمعها في خمسة اتجاهات عامة:

- أولاً: الاتجاه التقريري، وهو الذي يعالج أصول العقيدة من منظور إسلامي واضح، ويستخدم الأدلة العلمية لتعزيد الأدلة النصية، ولم يلجأ إلى طريقة المتكلمين القدامى المعقدة. ويمثل هذا الاتجاه كتب عدة، منها "العقيدة الإسلامية" للشيخ عبد الرحمن المدني، وكتاب "العقائد الإسلامية" للشيخ سيد سابق.

- ثانياً: الاتجاه التقديري، وهو الذي ينزع أصحابه منزعا عقليا ووجدانيا في كتاباتهم، فيضيفون إلى جانب ما عليه العقيدة من حق أثرها في حياة الأفراد والمجتمعات، مبرزين دورها الواضح في الحياة كلها، ونتائج ذلك في الآخرة. ويمثل هذا الاتجاه الشيخ محمد الغزالي في كتابه "عقيدة المسلم"، والشيخ يوسف القرضاوي في كتابه "الإيمان والحياة"، والأستاذ حسن الترابي في كتابه "الإيمان وأثره في حياة المجتمع والفرد"⁽¹⁾.

- ثالثاً: الاتجاه التصحيحي، وهو يقوم على التمييز بين موضوع علم التوحيد وموضوع علم الكلام، فيعمد إلى إعادة قراءة كتب العقيدة التي ألفها علماء السلف، فينتقي منها صفاء التوحيد، ونقاء العبارة، ودقة الكلمة، ويضيف إليها ما يحتاجه القارئ المؤمن، دون مساس بجوهر الموضوع. ويمثل هذا الاتجاه الأستاذ محمد أمين السماعيل في كتابه «التوحيد في مدارج السالكين».

- رابعاً: الاتجاه النظري، والذي ركز على إظهار الصورة الحقيقية للعقيدة الإسلامية التي أنشأت أمة سادت كثيرا من الأمم لفترة طويلة من الزمن، وأبرز أصحاب هذا الاتجاه خصائص الإنسان المسلم الذي يعيش تحت رحمة عقيدة سليمة وواضحة، على عكس الإنسان الغربي أو غيره من الذين يعيشون نوعا من التيه والضللال والمحنة. ويمثل هذا النوع من الكتابات الشيخ أبو الحسن الندوي في كتابه «الصراع بين الفكرة الغربية والفكرة الإسلامية»، والأستاذ محمد البهي في كتابه «تهافت الفكر المادي التاريخي»، والأستاذ محمد قطب في كتابه «الإنسان بين المادية والإسلام».

- خامساً: الاتجاه العلمي الصرف، اتخذ من الأبحاث والاكتشافات العلمية والظواهر والأدلة

(1) انظر البحث القيم للأستاذ محمد عبد الستار نصار: «منهج البحث في علم العقيدة في ضوء التطور العلمي المعاصر»، مجلة المنعطف، 2ع، ص42.

المرئية والمحسوسة مادة خصبة يعضد بها حقائق العقيدة الإسلامية، ويدحض بها شبه الماديين الملحدتين. وأبرز من كتب في هذا الموضوع الأستاذ وحيد الدين خان في كتابه «الإسلام يتحدى»، والأستاذ سرحان الدمرداش في كتابه «الله يتجلى في عصر العلم».

وإذا قومنا هذه الاتجاهات التي شكلت المنهج الذي تعامل مع قضايا العقيدة الإسلامية في الكتابات المعاصرة، فإنه يلاحظ ما يلي:

- تجاوزها للطرق الجدلية القديمة.
- ارتكازها على القرآن الكريم والسنة النبوية كمصدرين أساسيين.
- الاستفادة من آراء علماء السلف في موضوع العقيدة.
- الاستعانة بالنظريات العلمية التي تخدم الإنسان وخصائصه.
- اعتمادها على البحوث العلمية التجريبية، واستغلالها في توجيه الحقائق وجهتها الصحيحة والسليمة..

فيكون بذلك هذا المنهج صالحا لعصرنا هذا ولغيره من العصور، بل يشكل الأرضية الخصبة لكل باحث في علم الكلام المعاصر. بيد أن الصورة المنهجية لن تكتمل إلا بإضافة لبنة لهذا العلم تجعله ناضجا وفعالا، يتناسب ودوره المطلوب منه في هذا العصر، وهذه اللبنة ليست إلا تكلم «الخاصية الواقعية» التي لا يمكن لعلم الكلام المعاصر الاستغناء عنها، ولا يمكن إغفالها أو تجاهلها أو تجاوزها.

وقليل جدا هم الباحثون الذين التفتوا لهذه المسألة المهمة وأولوها العناية والاهتمام الذي تستحقه. وأفضل من عبر عن هذه القضية الأستاذ عبد المجيد عمر النجار والأستاذ محمد الدسوقي.

أما الأستاذ النجار فقد أكد على أن الخصائص المطلوبة لمعالجة واقع اليوم متمركزة في محورين أساسيين يستقطب كل منها جملة من الفروع المتعلقة بالفكر العقدي. وهما واقعية الموضوع وواقعية المنهج⁽¹⁾.

(1) فقه الدين فهمنا وتنزيلا، ص 154.

بالنسبة لواقعية الموضوع، فهي أن يعمد علم الكلام المعاصر إلى طرح القضايا والموضوعات التي تمثل المشاكل الحقيقية للأمة، ويرتبتها في الطرح من حيث الأهمية والواقعية. ويمثل الأستاذ النجار لذلك بأمور كثيرة، منها الانتصار لمعرفة الربا ببيان ما يؤدي إليه من الدمار الاقتصادي، ولحرمة الخمر والزنا ببيان ما ينجم عنهما من الدمار الصحي والاجتماعي، كالانتصار لحلية التعدد في الزواج ومقدرات الشريعة في الحدود ببيان الفوائد التي تعود بها على الفرد والمجتمع، وكذلك الأمر في كل القضايا التشريعية الأساسية من حيث نصرتها والاستدلال عليها لا من حيث تفصيلها الفقهية..⁽¹⁾

ويرتبط بهذا، الاهتمام بأصول الاجتهاد لصياغة الحلول الشرعية للمشاكل المستجدة، وهذا الاجتهاد ينبني على تأصيل لفقه الواقع، وعلى أساس الالتزام بقواعد العقيدة الإسلامية، فيتم بذلك الجمع بين الأصول العقدية الإسلامية وبين الاجتهادات الخاصة بالمستجدات الطارئة على الساحة الواقعية، وفي هذا ضمان لسلوك حياة المسلم قويمًا ومستقيمًا.

كما ينضاف إلى أعباء علم الكلام المعاصر الاهتمام بموضوع الإنسان من منظور كلي وشمولي، وذلك بدراسة مبدئه وقيمه الذاتية، ومنزلته في الكون، وغاية وجوده، ومصيره..⁽²⁾.

إن أثر الاهتمام بهذه القضايا العقدية واضح وجلي، سواء على الإنسان المسلم أو الإنسان غير المسلم. فبالنسبة للأول، فإنها ستعمل على الربط بين عقيدته وسلوكه، وتجعل الاجتهادات في تطوير حياته مبنية على أسس متينة، وتسعى إلى ربطه بالمذهبية الإسلامية التي تضيء على الواقع مسحة فعلية وعملية، يتراءى من خلالها الإسلام نموذجًا حيًا يسري بين الناس، ونورًا يصل إلى كل الأرجاء..

أما بالنسبة لغير المقتنعين بالإسلام، سواء من أبنائه أو غيرهم، فإن الأستاذ النجار يشير إلى أن عقولهم لا تقتنع باستدلالات نظرية على وجود الله وصدق النبوة وحقيقة البعث، بقدر ما تقتنع باستدلالات علمية وعملية واقعية على حرمة الربا والخمر والخنزير، وحقانية التشريع الأسري والجنائي الإسلامي. فإذا ما كانت الاستدلالات على هذه القضايا مبنية على معطيات العلم الكوني والإحصائي والاجتماعي، منطلقة من واقع المعاناة الإنسانية في غياب هذه التشريعات،

(1) المرجع نفسه، ص 158.

(2) المرجع نفسه، ص 159.

فإن العقول تتفتح للقبول والافتناع، وإذا ما حصل الافتناع بها، باعتبارها تصلح حلولاً للمعاناة الواقعية المتأتية من النظام الربوي، ومن التحلل الأسري، والإباحية الجنسية، فإن ذلك يكون المدخل الحقيقي للإيمان بمصدر هذه التشريعات من ألوهية ومن نبوة وما يقتضيان من عقيدة البعث... (1).

هذا فيما يخص واقعية الموضوع، أما واقعية المنهج فالمقصود بها الطريقة التي تقدم بها الموضوعات العقدية مبنية على المعطيات الواقعية لعقلية المخاطبين، ويقتضي هذا المنهج الواقعي في جانبها العلمي رصد نتائج العلم التجريبي في دائرته الكونية ودائرته الإنسانية، واستخلاص تلك التي تنطوي على دلالة واضحة على مسائل العقيدة، ثم بناء أدلة عقلية منها على المسائل (2).

بالإضافة إلى هذا، فإن طبيعة هذا المنهج تتطلب رصد مجريات الأحداث في واقع الإنسان من حيث ما يعانيه من الإحباط النفسي والاجتماعي والاقتصادي، والعمل على تأسيس فلسفة لعلم الكلام المعاصر تصوغ الحقائق الدينية المجردة صياغة يتسنى بها تنزيل الدين تنزيلاً واقعياً يتماشى مع طبيعته التي تراعي خصائص المكان والزمان. ذلك أن حقائق الدين مجردة وثابتة، محققة لإغراض الدين المجردة، ولا يكون تحقيق هذه الأغراض إلا بصياغة مشاريع عملية من تلك الحقائق المجردة تتوجه بها الحياة الواقعية وجهة دينية، فيحقق الدين أغراضه في توجيه الحياة. والأدب المنهجي الذي تتم به تلك الصياغة هي مهمة الفكر العقدي، وهي مهمة لا يمكن أن تتم بغير الإمام بواقع الإنسان في طبيعته وقضاياها والعوامل المؤثرة فيه... (3).

أما الأستاذ محمد الدسوقي فأكد على توسيع مجال علم الكلام المعاصر ليضم مع المشكلات المعاصرة كل ما يميز العقيدة الإسلامية عن سواها من العموم والخلود والصلاحية الدائمة للتطبيق. ويرى أن المنهج الأمثل لدراسة هذه المسألة يجب أن يتصف بالخصائص السبعة التالية:

- أولاً: الجمع بين الأدلة التي تقنع العقل وترضي الوجدان وتستولي على القلب..
- ثانياً: قصر النظر والتفكير على العالم المشاهد دون غيره، فالإنسان ليس مكلفاً بالنظر في

(1) المرجع نفسه، ص 162.

(2) المرجع نفسه، ص 164.

(3) المرجع نفسه، ص 166.

عالم الغيب..

- ثالثاً: توجيه العناية إلى المسائل ذات الصبغة العملية، فما لا ينبني عليه عمل فالحوض فيه من التكلف الذي نهينا عنه شرعاً..
- رابعاً: مراعاة المخاطبين في النقاش، واصطناع الأدلة التي تلائم العصر، وتتجاوب مع مستوى الفهم والعلم..
- خامساً: الربط بين تعاليم الإسلام... فدراسة مشكلات العقيدة لا جدوى منها إذا تمت بمعزل عن مشكلات الحياة الأخرى..
- سادساً: استقراء النصوص المتعلقة بالموضوع الواحد، ودراستها دراسة متكاملة..
- سابعاً: التأكيد على أثر الإيمان في حياة الإنسان..⁽¹⁾

ويلق الأستاذ الدسوقي في خلاصة عرضه لهذه الخصائص المنهجية على أن علم الكلام إذا كان يتناول أصول الدين، وعلم الفقه يتناول فروعه، فإنه يلاحظ أن علم الفروع حظي باهتمام بالغ، فكان للفقهاء تراثهم العلمي الذي نعتز به كل الاعتزاز، ولكن علم أصول الدين - للعوامل التي واكبت نشأته وأثرت في منهجه وقضاياه - لم يكن لتراثه العلمي ما لتراث الفقه من منزلة وقيمة. بل إن ذلك التراث يبرأ منه الفكر الإسلامي الأصيل، بسبب غلبة الفلسفة الوثنية عليه، ولأنه من ثم لا يقوي عقيدة، أو يثبت إيماناً أو يبعث في النفس خشية الله ومراقبته الدائمة، وإخلاص كل الأعمال له. فهل يتسنى لعلم الأصول هذا أن يتبوأ المكانة الخليقة به؟ المكانة التي تجعل منه الأساس والدعامة الأولى في الدعوة إلى الله، ووقاية الإيمان من كل أسباب الوهن أو الضياع حتى يستطيع أن يقود بجدارة مسيرة الأمة نحو حضارتها الأصيلة؟⁽²⁾

2. مجال المحاور

وهو التمتة للمجال المعرفي الأول لعلم الكلام المعاصر، وينقسم بدوره إلى قسمين:

أ. حوار الحضارات

وهو مجال رحب من مجالات علم الكلام المعاصر، كثر حوله النقاش في الساحة الدولية،

(1) انظر خليل الأستاذ محمد الدسوقي لهذه الخصائص المنهجية ضمن كتابه: «منهج البحث في العلوم الإسلامية». من ص 357 إلى ص 363.

(2) المرجع نفسه، ص 365-364.

وعقدت من أجله مؤتمرات وندوات ولقاءات، وهو عنوان دعوة دعا بها مجموعة من المفكرين المعاصرين اقتناعاً منهم أن التقاء الحضارات -مع ما تتضمنه من ثقافات- هو معلم من معالم التاريخ الحضاري للإنسانية، وتفاعل هذه الحضارات عندما تلتقي هو قدر لا سبيل إلى مغالبتها أو تجنب⁽¹⁾.

ومن الباحثين المسلمين من يرى أن الحوار الحضاري ضرورة إنسانية، لا بد منها لقيام الحضارات، وتقدم الإنسان في كل ما من شأنه أن يأخذ بيد الإنسان، ويشيع في المجتمعات الإنسانية السلام والأمن⁽²⁾. ويرجع السبب في هذا إلى أن حال الأمة الإسلامية محاصر بين غربتين: غربة زمان: وتتجلى في البعد عن الماضي الحضاري المشرق، وغربة مكان: وهي بعد الأمة عن وضع حضاري معاصر. ولذلك كان لا بد لهذه الأمة الإسلامية أن تعود إلى التفاعل الحضاري وتستفيد من حضارات الإنسانية، ولا بد من خروجها من الاغتراب الزماني والاغتراب المكاني، وذلك بالربط بين الواقع والثوابت الحضارية الإسلامية، وبين مصادر عوامل التقدم المعاصر⁽³⁾.

وقد بدأ لبعض الباحثين المعاصرين الموقف الحضاري الإنساني الراهن أقرب إلى التواصل والتفاعل والتكامل التجديدي الخلاق منه إلى أي موقف آخر، ويقصد بهذا أن على الحضارات المعاصرة أن تجد روحها بالتفاعل مع الروح الحقيقية لكل حضارة تصادف أخرى في طريقها، وينشأ جو حضاري جديد يلتقي فيه الله والإنسان من جديد بحرية ومحبة⁽⁴⁾.

وهكذا فإن «المتكلم المعاصر» مطالب برسم المعالم المنهجية التي تحدد نوع العلاقة التي تجمعنا بـ«الآخر» في إطار حوار الحضارات، وإن كان في بعض الأحيان قد يلتقي في طريق بحثه بملاحظات فيها حقيقة مرة، شأن ذلك ما ناقشته الأستاذة زينب عبد العزيز في بحث لها عن قضية «الكرامة» و«الثقة» و«الاحترام المتبادل» التي تتضمنها أبجديات الحوار الحضاري، فوصلت إلى نتيجة غير سارة، حيث اتضح لها من الحوار الدائر بين العالم العربي الإسلامي والعالم الغربي أن الغرب ينظر إلى الشرق نظرة السيد المتغطرس إلى العبد الذليل، والعبد ينظر إلى السيد -وقد انكشفت كل عورائهما- نظرة بلهاء محبطة، ذلك أن عورة الأول هي القهر والقرصنة، وعورة الثاني هي

(1) انظر: محمد عمارة، «الغزو الفكري. وهم أم حقيقة»، ص 205.

(2) أحمد عبد الرحيم، «الغزو الفكري»، ص 129.

(3) المرجع نفسه، ص 130.

(4) انظر: حسن صعب، «الإسلام وخدنيات العصر»، ص 31-32.

التواطؤ والتبعية.

وقد خلصت في بحثها إلى أن ما يدور في الواقع من حوار هو استبداد من جانب واحد: استبداد لفرض سياسة النظام العالمي الجديد، بعيدا عن أي وجود للقانون الدولي وحقوق الإنسان، واستبداد لفرض اقتصادي هو استمرار للاستعمار المباشر والتبعية للغرب، واستبداد لفرض التعصب الكاثوليكي بإيقاع وسائل لا تمت بصلة إلى مبدأ احترام عقائد الآخرين، فما من مرجع اليوم يغفل ما بين الاستعمار والتبشير من تضافر على مر الزمان، ولا ما بين التبشير والمنظمات غير الحكومية من مجال عمل مشترك وهدف واحد. وتتضافر هذه المجالات الثلاثة في مخطط رهيب - إذ بات مكشوفاً - لتغريب العالم الثالث بعامة واقتلاع الإسلام بخاصة⁽¹⁾.

هذه الخلاصة شبيهة بكثير من خلاصات البحوث المعاصرة التي تفتح باباً واسعاً لطرح العديد من الأسئلة ومحاولة الإجابة عنها في سياق ما يصطلح عليه بـ حوار الحضارات. وهي عملية معرفية حساسة ومضنية، وعلم الكلام المعاصر من أقدر العلوم على مناقشة هذا الموضوع والخوض في تفاصيله وإيضاح معالمه.

والشيء الذي يجمع عليه المفكرون المعاصرون هو أن الرصيد الباقي من الحضارات العربية والإسلامية قادر على أن يتفاعل ويتواصل مع الحضارات الإنسانية المعاصرة على الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه الأمة. بل إن الدعوة إلى التواصل لا تعني عدم الشعور بموقعنا في السياق الحضاري المعاصر، وبحاجتنا إلى أن نأخذ ونقتبس ونستفيد من تقدم غيرنا، وخاصة العالم الغربي، ولكن تعني اعتبار الشمولية التي يتسم بها هذا السياق، وما لنا من مساهمة فيه، سواء في أصله حين نشأ، يستمد من حضارة العرب المسلمين، أو بممارستها لمنجزاته واستهلاكنا لها، وكذا بما تقدمه الأدمغة العربية المسلمة المهاجرة⁽²⁾.

ب. حوار الأديان

يعتبر هذا الموضوع من مواضيع علم الكلام المعاصر التي كثر عنها النقاش واشتد حولها الخلاف والاختلاف حتى بلغ الأمر حد الانقسام بين الباحثين في حقل الفكر الإسلامي المعاصر بين

(1) أبجدية الحوار بين الحضارات. مجلة المسلم المعاصر ع 74-73، ص 98.

(2) انظر: عباس الجارري، «الحضارة بين الهيمنة والتواصل (رؤية إسلامية)»، ص 181، بحث ضمن مطبوعات أكاديمية المملكة (العقولة والهيمنة) الدورة الأولى لسنة 1997.

رافض ومؤيد. ولعل السبب في هذا الموقف هو عدم وضوح الرؤية المعرفية في هذه المجال واختلافها عن حوار الأديان الذي عرفه الفكر الإسلامي قديما.

ولهذا فإن ما يسمى بـ«حوار الأديان» حاليا يختلف باختلاف أسبابه ومضامينه وأهدافه؛ فتارة يقصد به استكشاف عقائد الآخر وبلورة فلسفة غير نمطية تجاهه، دون التحيز في إصدار أحكام قيمية ضده؛ وتارة أخرى ينظر إليه على أنه فكرة أخلاقية صرفة، القصد منها إبعاد تسلط قوى الشر بشتى أنواعها عن التسلط على العالم، ويعتبر حوار الأديان الأرضية المناسبة والمشاركة بين البشرية جمعاء للحفاظ على الحياة والإنسان والكون.

بل إن بعض الدول الكبرى اعتبرت الأرضية المناسبة للتعريف بنفسها وثقافتها وحضارتها، خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من محاولة هذه البلدان طرح ذاتها من خلال الآخر.

وهكذا أضحي «استدعاء الدين» لاتخاذ أرضية للمحاورات يختلف باختلاف الأسباب والمقاصد...

وأيا كان الأمر فإن «حوار الأديان» موضوع واسع الدلالات ومتنوع الأهداف والمستويات، وهو من القضايا الأساسية في الحياة المعاصرة بحيث لا يمكن تجاهله أو تأجيل النظر فيه أو إلغاؤه.

والناظر في واقعنا المعاصر يلاحظ أن هذا الحوار يختلف باختلاف الأقطار والديانات. ففي بعض الدول نجد حوار دينيا وطنيا يراد منه تجسير الوشائج الوطنية بين مختلف مكونات الشعب الواحد ذي الديانات المختلفة، وذلك درءاً للفتنة الطائفية ودفعاً للصراعات الداخلية المقيتة.

وبين دول أخرى يجري حوار دولي بين المسلمين والمسيحيين، يتحاشى فيه كل طرف محاور أمور السياسة والخلافات العقائدية والخوض في الخصوصيات الدينية، ويتم التركيز فقط على التفكير والنقاش حول أرضية مشتركة للعيش المشترك بسلام وأمن وطمأنينة.

هذا النوع من الحوار أسال مداد العديد من الباحثين في الفكر الإسلامي المعاصر، ولم يسلم من ملاحظات كثيرة، منها ما سجله الأستاذ حسن أوريد الذي علق على حوار الأديان، كجزء من حوار الحضارات، الذي تنظمه مؤسسة ويلتن بارك كل سنة قائلا:

- أولها: أن الحوار يتم بمبادرة الغرب، ويتميز الغرب بمعرفته الدقيقة والعميقة بالعالم

إستمولوجية العلوم الإسلامية وتطبيقاتها على نموذج علم الكلام المعاصر

الإسلامي، سواء من خلال مؤسسات الكنيسة أو الأكاديمية ومعرفته بجوانب الحياة في المجتمعات الإسلامية، وامتلاك ناحية لغاته، ولذلك قد يبدو هذا الحوار غير متكافئ مما يستلزم معرفة المجتمعات الإسلامية بالآخر معرفة عميقة، وقيام مؤسسة ترعى هذه المعرفة وهذا الحوار حتى لا يكون عبارة عن سيول تتبدد في الصحراء..

- ثانيها: أن الحوار لا ينطلق من مبدأ التسامح فقط، ولكن من احترام الآخر؛ لأن التسامح يتضمن علاقات تراتبية ولا يوحى بمعرفة الآخر...

- ثالثها: أن الحوار بين الأديان هو غيره في مجالات أخرى، فلا ينبغي أن يكون أداة للتبشير ولا أرضية للتنازلات..

- رابعا: أن أولى الأولويات هي إجراء حوار إسلامي بين المسلمين أنفسهم، وأن تكون غاية الحوار هي تحقيق المصلحة المشتركة للعالم الإسلامي والبشرية جمعاء..⁽¹⁾.

هذه الملاحظات وغيرها تجعل "المتكلم المعاصر" في صلب هذا الموضوع، بل إنها تلقي على عاتقه مسؤولية خوض غمار هذا البحر اللجج؛ فيتعين عليه الانخراط في ضبط مفهوم "حوار الأديان" وتحديد منطلقاته وأساسه ومقاصده، ومحاولة اكتشاف نقاط الاختلاف والائتلاف بين الرسائل السماوية وفق أنساق معرفية تستلهم الماضي لتستوعب الحاضر في أفق استشراف المستقبل.

ويزداد هذا الأمر أهمية في واقعنا المعيش حين تضاعف العولة من حساسيته، وهي عقبة تصورية تقف في وجه الباحث في علم الكلام المعاصر؛ إذ أن عدم تجاوزها سيعيد فتح الباب من جديد للتشكيك في مهمته وفي قضية "حوار الأديان" جملة وتفصيلا. فظاهرة العولة بشتى تجلياتها تحاول قدر الإمكان القضاء على أي حوار بين الأجناس البشرية، خاصة حوار الأديان الذي تسعى جاهدة إلى إقصائه؛ لأنها تعتبر نفسها الخيط الناظم لثقافات الشعوب، وكل خصوصية غير مرغوب فيها، خاصة إذا كانت خصوصية دينية.

هكذا يتضح دور علم الكلام المعاصر في حياة الأمة الإسلامية من جهة، وتظهر أهمية المحاور البشرية لاحتواء كثير من المشاكل والأزمات والنكبات التي يخشى أن تفتك بالإنسان وعقيدته تحت مسميات متعددة من جهة ثانية.

(1) انظر: «الإسلام والغرب والعولة»، ص 22-20.

خاتمة

تجدر الإشارة في ختام هذا العرض المختضب إلى أن الدعوة إلى تجديد علم الكلام تسري على علوم شرعية أخرى، خاصة علم أصول الفقه، نظرا للعلاقة التاريخية والمعرفية بين العلمين، فلا يمكن تصور مشروع تجديد أحد العلمين دون الآخر، وفي هذا دعوة ملحة لتأصيل علم الكلام المعاصر تأصيلا يساعد في توسيع دائرة القناعة به وبوظائفه العلمية والحضارية.

فالدارس للعلاقة بين علم الكلام وعلم أصول الفقه يلاحظ أن علماء الكلام وجدوا في علم أصول الفقه مجالا واسعا للممارسة الفكرية والاجتهادية، حتى اشتهر منهج الشافعية "بمنهج المتكلمين"، بل لقد دخل في دراسة هذا الاتجاه -علم أصول الفقه- طائفة كبيرة من المتكلمين؛ إذ قد وجدوا فيه ما يتفق مع دراستهم العقلية ونظرهم إلى الحقائق مجردة، وبحثوا فيما كانوا يبحثون في علم الكلام، لا يقلدون، ولكن يحصلون ويحققون⁽¹⁾.

وقد بلغت العلاقة بين العلمين ذروتها وقمتها في المرحلة التي تلت القرن الرابع الهجري؛ إذ قلما يوجد عالم في أصول الفقه لا يعتمد على علم الكلام، والبرهان على هذا ما ذهب إليه الإمام الشوكاني مؤكدا ما كان عليه حال جل العلماء منذ نهاية القرن الرابع عشر إلى قرنه الذي عاش فيه حيث قال: "... وأما استمداده: -يعني أصول الفقه- فمن ثلاثة أشياء:

الأول: علم الكلام، لتوقف الأدلة الشرعية على معرفة الباري سبحانه، وصدق المبلغ، وهما مبنيان فيه، مقرررة أدلتهما في مباحثه.

الثاني: اللغة العربية؛ لأن فهم الكتاب والسنة، والاستدلال بهما متوقفان عليهما؛ إذ هما عربيان.

الثالث: الأحكام الشرعية من حيث تصورها "لأن المقصود إثباتها أم نفيها..."⁽²⁾.

(1) محمد أبو زهرة. «أصول الفقه». ص 15.

(2) «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول». 1/55. تحقيق الأستاذ إسماعيل شعبان.

وهذا لا يعني أننا ننفي الموقف الصارم للأصوليين من بعض القضايا الكلامية أو من بعض الفرق الكلامية، وخاصة الإمام الشافعي الذي تصدى بحزم لهم، فلم تمتزج "رسالته" بشيء مما بحثوا فيه أو نظروا له، ولكن قصدنا الإشارة إلى العلاقة بين علم الأصول وبين علم الكلام من الناحية العلمية الصرفة.

وتبقى هذه العلاقة حاصلة وضرورية، وتحتاج إلى دراسة معمقة تكشف لنا أنواعها وأشكالها ومنهجها..⁽¹⁾ ولا يمكن أن نتصور أبدا انفصال علم الكلام عن علم أصول الفقه أو علم آخر، وقد آن الأوان لأن يعود ذلكم الرباط التاريخي والمعرفي والموضوعي بين العلوم الإسلامية أسوة بعهد ازدهار أمتنا الإسلامية.

(1) ظهرت بعض الدراسات الجادة في هذا الموضوع. ويتجلى هذا في بحث للأستاذ قطب سانو مصطفى، الذي نشرته مجلة «إسلامية المعرفة» تحت عنوان: «المتكلمون وأصول الفقه- قراءة في جدلية العلاقة بين علمي الأصول والكلام». انظر العدد 9.